# اليوم التالي ..

## لتوقيع إيران الاتفاق النووي الجديد

**تحليلات استراتيجية**

مجموعة العمل الإقليمى

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecss.com.eg

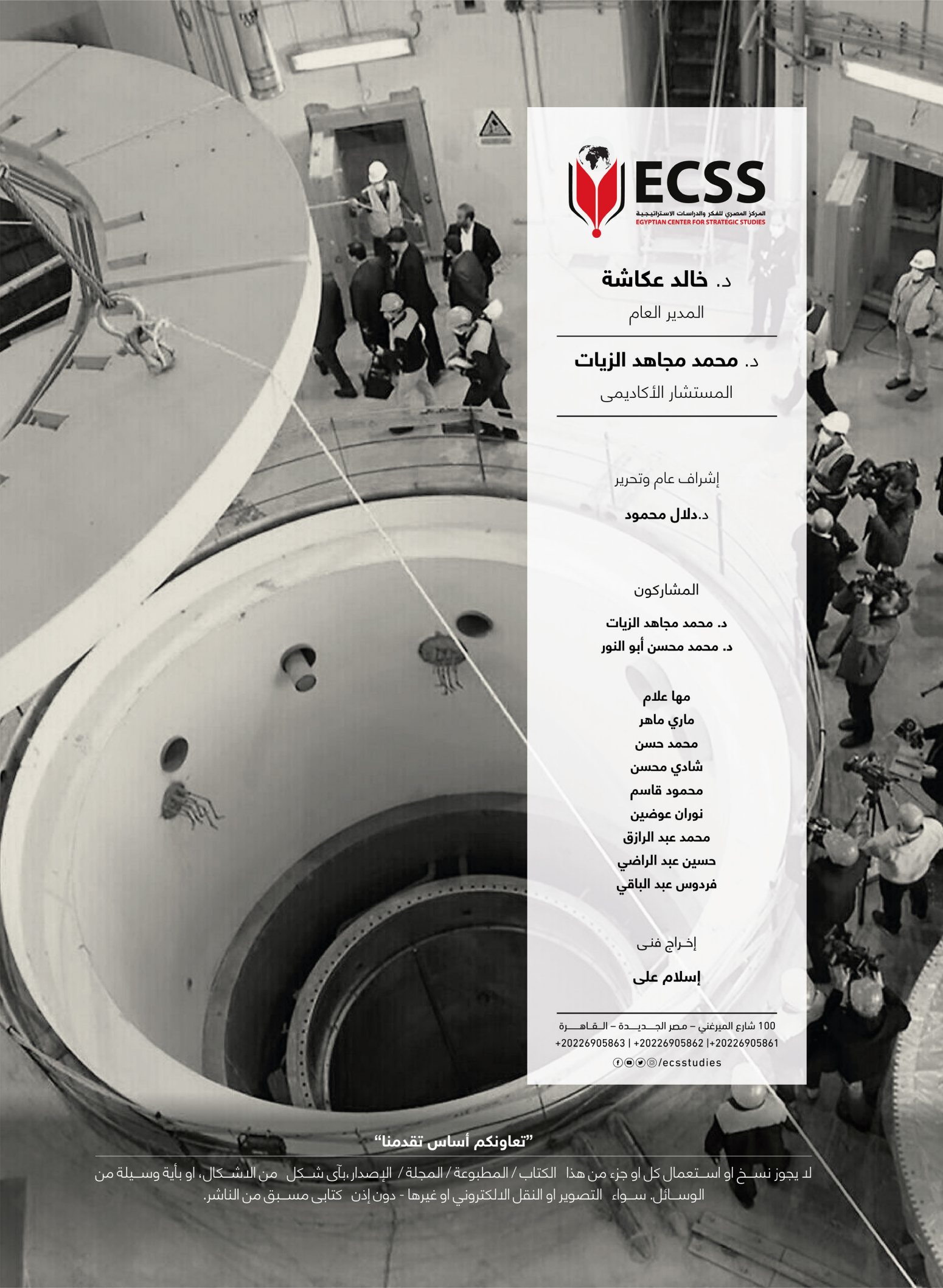


ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمى

إشراف عام وتحرير
د.**دلال محمود**

المشاركون
**د. محمد مجاهد الزيات**
**د. محمد محسن أبو النور**

**مها علام**
**ماري ماهر**
**محمد حسن**
**شادي محسن**
**محمود قاسم**
**نوران عوضين**
**محمد عبد الرازق**
**حسين عبد الراضي**
**فردوس عبد الباقي**

إخـراج فنـى
**إسلام على**



100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies


**"تعاونكم أساس تقدمنا"**


لا يجوز نسـخ او اسـتعمال كل او جزء من هذا الكتاب / المطبوعة / المجلة / الإصدار،بآى شـكل من الاشـكال، او بأية وسـيلة من الوسـائل. سـواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها - دون إذن كتابى مسـبق من الناشر.

# اليوم التالي ..

## لتوقيع إيران الاتفاق النووي الجديد

# تقديم

تمثل إيران بؤرة التفاعلات في الإقليم، سواء من خلال اشتباكها مع دول إقليمية أو عالمية، أو من خلال انخراط القوى والجماعات المرتبطة بها في صراعات وتوترات بصورة غير مسبوقة في الفترة الحالية. وتتصدر هذه التفاعلات الشأن الداخلي الإيراني بمتغيراته المختلفة، سواء فيما يتعلق بالتغيرات التي يشهدها النظام السياسي الإيراني، أو الأزمة الاقتصادية، أو التوترات العرقية. كما تمثل تطورات مباحثات فيينا بعناصرها المختلفة، مجال التحرك الدولي الرئيسي لإيران، والإطار الذي يحكم علاقاتها الدولية ومساراتها خلال الفترة القادمة. ولا شك أن التوترات المرتبطة بكل من حزب الله والحوثيين والميليشيات الموالية لإيران في العراق أو سوريا، والمواجهات بين طهران وتل أبيب؛ جميعها تمثل محورًا للتوتر المتصاعد على مستوى الإقليم.

وقد أُجلت عملية انتقال السلطة في إيران استمرار الجولات التفاوضية بينها وبين الدول الغربية في جنيف بعد ست جولات؛ فقد سحبت إيران وفدها التفاوضي في انتظار أي تغييرات محتملة في هذا الوفد تقوم بها الحكومة الجديدة. ومع ترقب الجميع السلوك التفاوضي الإيراني في الجولة الجديدة، ومدى التشدد المحتمل فيه، وهل سيدفع هذا التشدد إلى مزيد من التعقيد مع الولايات المتحدة وبقية الأطراف، أم يدفع إلى تقديم تنازلات لها للإسراع في توقيع اتفاق نووي جديد؛ توجد عدد من الموضوعات المؤجلة التي يمكن أن تتضمنها الجولة السابعة، أبرزها العودة إلى اتفاق 2015، ووضع حد أقصى لعملية التخصيب وقدرات أجهزة الطرد (كمًّا وكيفًا)، وكذا منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية، بالإضافة إلى التدخلات الإيرانية في شئون الدول المجاورة عن طريق أذرعها المختلفة.

لا يوجد من يشكك في جدية كافة الأطراف للوصول إلى اتفاق جديد يراعي مصالح الجميع ويحتوي تداعيات فترة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق منذ 2017. وهذا يعني أن جولات التفاوض المختلفة، تعكس عمق الإشكالات والقضايا الخلافية بين إيران وبقية الأطراف؛ فمن وجهة نظر إيران فإن الموقف الحالي يقدم معطيات جديدة عن الموقف عام 2015، بالنسبة إليها وبالنسبة إلى الولايات المتحدة أيضًا. ومن ثم فإن اتفاقًا جديدًا يستلزم قواعد جديدة تراعي تقدم القدرات النووية الإيرانية وأزمتها الاقتصادية. كما ترى إيران ضرورة وجود ضمانات تكفل عدم خروج أي طرف، منفردًا، من الاتفاق حال التوصل إليه.

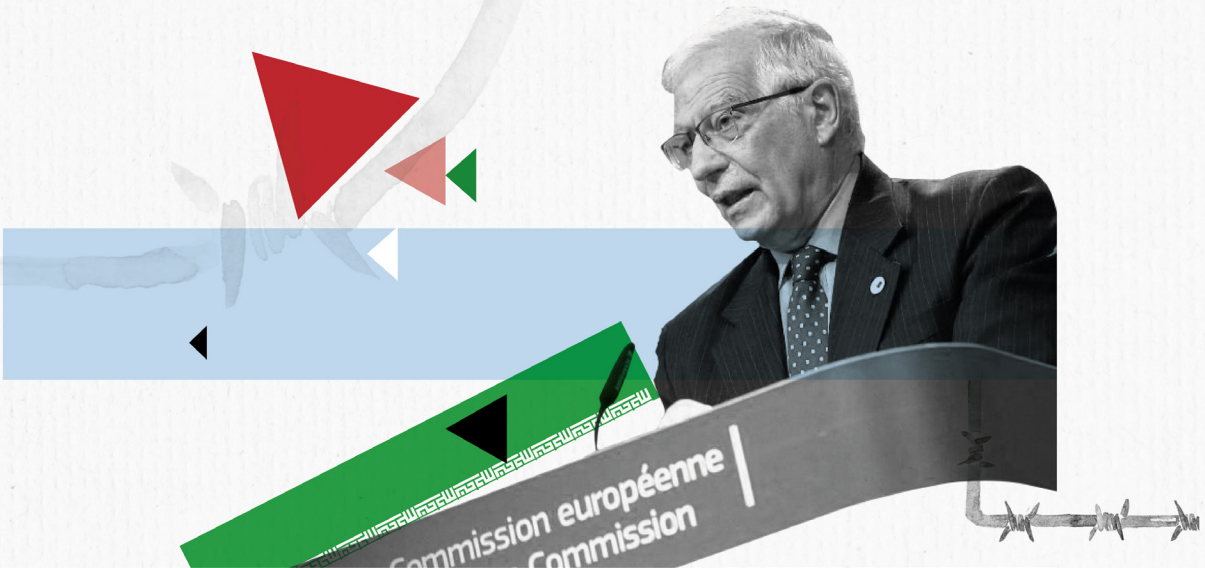

ومن وجهة النظر الأمريكية، فإن أي اتفاق جديد مع إيران يجب أن يحقق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، بإيجاد حالة من التوازن، وبالأحرى تكافؤ التوازن بين القوى الإقليمية الفاعلة، بما يضمن حماية مصالح الولايات المتحدة في الإقليم من دون ترتيب التزامات عليها. وهذا يعني ضمان أمن إسرائيل، وتأمين أصدقاء الولايات المتحدة في الخليج، وتأمين ممرات الملاحة العالمية في الشرق الأوسط، والعودة إلى وضع مدى زمني لتطور قدرات إيران النووية.

وكان من أولويات الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحملة الانتخابية لـ«جو بايدن»، أنه لا بد من إعادة التفاوض مع إيران حفاظًا على استقرار المنطقة، لكن تبلور نوع من التباين في المواقف، سواء بين إيران والولايات المتحدة أو التباين في مواقف الدول الغربية ذاتها؛ فالولايات المتحدة ترى حتمية الضغط على طهران لعودتها إلى الاتفاق، بينما ترغب أوروبا في الوصول إلى اتفاق ثم ممارسة الضغط على إيران.

ومن ثم، فإن اللحظة الحالية تجسد مباراة تفاوضية بين إيران والدول الغربية، ومدى نجاح إيران في فرض رؤيتها في الاتفاق الجديد المأمول، سيحدد مدى اتساع نفوذها في المنطقة، ويحدد مدى قوة ونشاط أذرعها المنتشرة والمؤثرة في العديد من دول المنطقة. ولهذا تهدف هذه الورقة إلى استشراف أبعاد التأثير المحتمل على إيران وأذرعها وعلاقاتها في المنطقة إذا تم التوصل إلى اتفاق جديد بينها وبين بقية الأطراف المشاركة في اتفاق عام 2015. وفيما يلي يمكن استعراض أهم ملامح هذا الاستشراف، **من خلال ثلاثة محاور أساسية:**

# المحور الأول

## التداعيات المحتملة على إيران

إن إيران التي صمدت أمام العقوبات الأمريكية الصارمة منذ عام 2019، قد استثمرت هذه الفترة في تطوير برنامجها النووي، بعد أن تخففت من بعض الالتزامات التي كان يفرضها الاتفاق النووي الموقع عام 2015. ويمكن القول إن هذه التداعيات لها أكثر من بعد بالنسبة إلى إيران.

### أولاً– على مستوى البرنامج النووي الإيراني

لقد نجحت إيران في استثمار خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، بالخروج من الضوابط التي كانت تحكمها فيما يتعلق بعناصر برنامجها النووي؛ حيث تجاوزتها في إنتاجها أجهزة الطرد المركزي، كمًّا ونوعًا، وبعد أن كان الاتفاق يلزمها بوقف أي تطوير لأجهزة IR-1، أدخلت إلى العمل أجهزة IR-8. كما زادت رصيدها من اليورانيوم المخصب. ومن ثم، فإن الاتفاق سوف ينطلق من هذه النقطة. أما الرجوع إلى الاتفاق القديم فيمثل تنازلًا تلزمه تنازلات مقابلة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المشاركة في المحادثات.

إن التركيز الإيراني في المحادثات على النحو السابق، يؤكد طبيعة الواقع الراهن، والتسليم بما وصل إليه البرنامج النووي الإيراني من تطور، كنقطة تفاوضية متقدمة تتجاوز حدود الاتفاق السابق الموقع عام 2015، لتمثل إنجازًا إيرانيًّا على هذا المستوى.

ومن المتوقع أن يأخذ الاتفاق الجديد، حال التوصل إليه، هذا الواقع الإيراني، مع التشدد في وضع مدى زمني محدد للاتفاق، وضوابط أكثر إحكامًا لعدم تجاوز إيران العتبة النووية رغم ذلك.

### ثانيًا– الوضع الداخلي في إيران

يبدو أن إبراهيم رئيسي عقد العزم على المضي قدمًا في مفاوضات فيينا، مدفوعًا بالتزام انتخابي داخلي يقضي برفع العقوبات، أكده هو في خطاب استلامه «رئاسة الجمهورية» يوم الثلاثاء 3 أغسطس، وفي خطاب التنصيب الرسمي أمام البرلمان يوم الخميس 5 أغسطس، وهو ما لن يتأتى إلا بالمفاوضات، خاصةً أن القوى السياسية الداخلية، سواء القوى التقليدية من الحرس الثوري أو الإصلاحيين، لا يعارضون مبدأ التفاوض، ما لم يمس قدرات إيران ومتطلبات أمنها، وفي مقدمتها القدرة الصاروخية الباليستية.

ومن المرجح أن تسمح مخرجات اتفاق فيينا للرئيس إبراهيم رئيسي، بتعزيز وضعه الداخلي؛ إذ ستتيح لإيران بإنفاق الأموال الإيرانية المحررة في البنوك الغربية على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، كما يؤدي الاتفاق، حال توقيعه، إلى تقوية المركز السياسي لرئيسي على حساب كل الأطراف الأخرى، وسيخرج رئيسي منتصرًا من الاتفاق، فيحقق الغلبة على كل معارضيه حتى من جبهته نفسها، وكذلك الغلبة على الشخصيات المفروضة عليه من بيت القيادة في البلاد.

إلا أن التحدي الأساسي لإدارة التفاوض من الطرفين، يكمن فيما تعانيه العلاقات الأمريكية-الإيرانية من فقدان الثقة التام بين الجانبين. ولذلك فإن علاقات رئيسي-بايدن ستكون محكومة بحالة من التوتر الذي شاب الأجواء بين بلديهما بعد قرار انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في الثامن من مايو عام 2018، خاصةً أن بايدن كان أحد صناع الاتفاق، ولم يعد إليه فور توليه السلطة في يناير 2021، كما أنه -أي بايدن- اتفق مع ترامب وأيده في الكثير من الأمور التي أثارت امتعاض إيران وغضبها. وفي الأخير، فإن حرص الدولتين على الوصول إلى اتفاق قد يطيل أمد المباحثات، لكن من المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق ترضى عنه إيران في الأساس، ويراعي مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة.

## ثالثًا- القدرات النوعية العسكرية الإيرانية

من المتوقع أن تضع طهران قدراتها (النوعية) العسكرية النظامية واللا متماثلة ((Asymmetric، على رأس أولويات القطاعات المستفيدة من الإفراج عن بعض الأصول المالية المجمدة، وخاصةً بعد انتهاء حظر التسليح الأممي المفروض عليها في أكتوبر 2020. وعليه، يمكن تحديد عدة تداعيات محتملة على هذه القدرات العسكرية، كالآتي:

1. تعاظم دقة ترسانة الصواريخ الباليستية حتى مدى 2000 كم: يعد ملف الصواريخ الباليستية ضمن معوقات إحياء الاتفاق النووي؛ لإصرار الدول الغربية على إرفاقه بملف شبكة الميليشيات الإيرانية في الإقليم، ضمن سياقات التفاوض. وفي المقابل، يحظى الملف برعاية مباشرة من المرشد الأعلى «علي خامنئي» الذي حدد، في وقت سابق، المدى الفعال لتلك الصواريخ بـ2000 كم؛ لتجنب إثارة الموقف الغربي، ولتحقيق تطوير ملموس في دقة الصواريخ بتقليل هامش الخطأ. وتخصص إيران موارد مالية كبيرة لتدشين بنى تحتية لترسانة الصواريخ تحت الأرض، كشف عن جزء منها قائد الحرس الثوري «حسين سلامي» في يناير الماضي، علاوة على تكثيف جهود البحث العلمي لضمان استمرار عمليات التطوير.

2. تطوير «الدرونز» القتالية: تتنوع قدرات إيران من حيث الطائرات المسيرة لتجمع بين القدرات الاستطلاعية والقتالية (شهيد 129، 136 – صاعقة – مهاجر 6)، المخصصة لمهام استهداف الأفراد والمدرعات والدبابات. وتملك إيران برنامجًا كبيرًا لتصنيع ترسانة ضخمة من المسيرات لتعويض الفارق التقني والكمي بين سلاحها الجوي وبين منافسيها الإقليميين، كما تعمل على تدعيم شبكة ميليشياتها بهذه التقنية، ولا سيما في العراق واليمن وسوريا. وتوفر «الدرونز» والذخائر التي يمكن أن تحملها مزايا تكتيكية للقدرات النوعية لإيران في الميادين التي تشتبك فيها مع منافسيها الإقليميين.

3. زيادة قدرة الردع الإيرانية: ترتبط عشرات الميليشيات العسكرية بالقرار الاستراتيجي لطهران، موزعة على دول العراق – سوريا – اليمن – لبنان. وكان اللافت طوال موجات الاقتتال التي حدثت في هذه البلدان، هو التجهيز القتالي الجيد نسبيًّا لهذه الميليشيات، مثل كتائب حزب الله العراقي، والحشد الشعبي في العراق، وحزب الله اللبناني، ولواء فاطميون في سوريا، وجماعة الحوثي في اليمن، وحركة حماس وحركة الجهاد في غزة. فهذه الشبكة من الميليشيات الموالية لإيران توفر ورقة ضغط هائلة على منافسيها الإقليميين، ويمثل الإفراج عن الأصول المالية المجمدة لإيران -إذا تم التوصل إلى اتفاق- فرصة لرفع جاهزية هذه الشبكة على الصعيدين التقني والقتالي؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز منظومة الردع لديها، خاصةً مع زيادة قدراتها على تطوير إنتاجها النووي.

# المحور الثاني

## التداعيات المحتملة على المستوى الدولي

**تتعدد** التداعيات المحتملة الناتجة من تجديد الاتفاق النووي بين إيران وبقية الأطراف. ويمكن **تقسيم هذه الأطراف إلى مجموعتين:**

### أولاً– مجموعة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية

إن قبول الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكذلك إيران، بإجراء مباحثات تفاوضية للوصول إلى اتفاق جديد، يعد أمرًا إيجابيًّا في حد ذاته؛ إذ كسر حالة الجمود التي ظهرت منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في عام 2018. ومع الاختلاف الكبير في أهداف الطرفين المرجوة في الاتفاق المأمول؛ يصعب توقع التوصل إلى حل للمسألة الإيرانية دفعة واحدة أو عبر مرحلة واحدة؛ حيث يبدو أن الأمر يتطلب مفاوضات متعددة المراحل، تحمل كل مرحلة ملفات أو نقاطًا بعينها.

وقد تتجه الإدارة الأمريكية صوب إلغاء بعض العقوبات كبادرة حسن نوايا؛ لدفع طهران للعودة إلى التزاماتها بموجب اتفاق 2015؛ الأمر الذي يعني توجيه كل الجهود القائمة إلى اتفاق سينتهي عمره في 2025، كما انتهت بعض بنوده الرئيسية –كحظر الأسلحة التقليدية– في أكتوبر الماضي، وشارفت بعض البنود الأخرى على الانتهاء –كحظر الصواريخ الباليستية– في أكتوبر 2023؛ ما يعني أن العودة إلى اتفاق 2015 يتطلب تعديل بعض البنود حتى يكون أكثر فاعليةً. ومن المؤكد أن تعليق العقوبات، والإنهاء التدريجي للحصار الدولي الذي تعايشه إيران، سيدفع نحو دخولها في حالة من الانتعاش الاقتصادي التي ستعزز مقدراتها.

ومن المرجح أن يحاول الاتفاق المزمع ضبط التحركات الإيرانية في المنطقة، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤدي إلى تأثير قاطع على سلوكها الإقليمي، الذي يرتبط بدوافع وأهداف كبرى لإيران في المنطقة. وفي المقابل، يبدو أن مسألة الضمانات التي ستحصل عليها الدول الغربية من الاتفاق، بما فيها واشنطن، تتطلب المزيد من التوسع في دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصلاحيات المخولة لها؛ إذ إن تتبع السلوك الإيراني تجاه الوكالة الذرية، يوضح أنها جعلت الضمانات مجالًا للتلاعب الإيراني، ومجالًا للمناورة الإيرانية للمضي قدمًا في طموحها النووي، متجاوزةً التزاماتها بموجب الاتفاق.

وعليه، يتضح أن الاتفاق المزمع، قد يساهم في ضبط بوصلة الأزمة الإيرانية، إلا أن الوصول إلى اتفاق شامل قادر على تحقيق تقييد فعلي لإيران، مسألة يصعب توقعها في ظل المحددات القائمة؛ ما يعني أن الحديث حول المسألة الإيرانية يُمكن أن يستمر لسنوات.. ليس هذا فحسب، بل قد

يساهم في إعادة هندسة الشرق الأوسط برمته، كما سيساهم الاتفاق في إعطاء طهران مساحات أكبر من الحركة المشروعة التي ستزيد نفوذها الإقليمي؛ ما قد يؤثر سلبًا على نفوذ القوى الأخرى، كالسعودية والإمارات. وفي هذا السياق، يبدو أن إيران ستظل معضلة في المنطقة، ويبدو أيضًا أن المسألة الإيرانية ستستنزف جهود الإدارة الأمريكية الحالية خلال سنواتها الأربعة، حتى إن التزمت طهران بالاتفاق.

## ثانيًا– الدول غير الغربية

لا يعني التركيز على روسيا في هذا المجال، تجاهلًا للصين بوصفها شريكًا في الاتفاق الجديد مع إيران، لكن واقع الأمر أن الصين تكتفي بدور المراقب في المباحثات النووية، لكنها على استعداد للقيام بدور مساند لإيران فيما تطلبه من ضمانات. كما أن الاتفاق وتداعياته الإقليمية المختلفة، كزيادة قدرة الاقتصاد الإيراني، أو الوصول إلى درجة استقرار نسبي في منطقة الخليج العربي؛ يمكن أن تنعكس إيجابيًّا على مصالح الصين في المنطقة. أما روسيا فإن وضعها يختلف نسبيًّا؛ فالعلاقة بين روسيا وإيران تحمل من الإشكالات ما يفرض إلقاء المزيد من الضوء عليها.

إن دور روسيا ليس مساندًا لإيران في المباحثات النووية، لكنها تتعامل من حيث كونها طرفًا مثل باقي الأطراف؛ فهي تسعى إلى تحقيق مصالح ذاتية من مجمل الصفقة النووية؛ إذ يُرجَّح أن تحقق روسيا من عودة الاتفاق، مكاسب على المستويين الأمني والسياسي، خاصةً توسيع العلاقات مع إيران والسعي إلى الحصول على تنازلات من واشنطن، وامتلاك أوراق للتعامل معها، بجانب تعزيز الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عامةً، وفي منطقة الخليج بالأخص.

تأخذ روسيا في الاعتبار ألا يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي جديد إلى مزيد من التقارب الأمريكي الإيراني، كما أن عليها موازنة المزايا التي تحصل عليها من علاقتها بإيران قبل الاتفاق وما سيحدث في حالة انعقاده.

من غير المرجح أن تؤثر استراتيجية «بايدن» باتباع نهج متشدد ضد موسكو سلبًا على الموقف الروسي من الاتفاق، وما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم للوصول إليه، مع السعي إلى استثماره بما يحقق مزيدًا من حضورها داخل إيران وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، خاصةً حصولها على شراكة أكبر في المشاريع النووية الإيرانية، وتقديم الدعم الفني والعلمي في الطاقة النووية السلمية. كما أن من الطبيعي أن يؤدي الإفراج عن الأرصدة الإيرانية إلى توسيع مجالات التعاون العسكري بين البلدين، والحصول على صفقات تسليح كانت تخضع لشروط تحجم التعاون عند مستويات محددة. كما أن من المرجح أن يكون التعاون في مجال الغاز الطبيعي والنفط مجالًا أساسيًّا بين البلدين إذا تم التوصل إلى اتفاق ورفع العقوبات المفروضة عليها.

سيبقى الائتلاف الروسي الإيراني قائمًا، وسيزداد قوة بخروج إيران من إطار العقوبات، ويمكن أن يشكل محورًا في الحركة الثنائية، سواء على مستوى آسيا أو بحر قزوين. أما بالنسبة إلى سوريا، ورغم الحذر الروسي من النفوذ الإيراني المتزايد فيها؛ فقد كانت المشاركة الروسية مع إيران لدعم النظام السوري جزءًا من استراتيجية موسكو لاستغلال الفراغ الأمريكي في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، لكن في حالة التوصل إلى اتفاق نووي، يُرجح أن تسعى موسكو وطهران إلى صياغة إطار تعامل جديد بينهما طبقًا للواقع المستجد يضمن الحفاظ على نفوذ كل منهما في سوريا.

# المحور الثالث

# التداعيات المحتملة على المستوى الإقليمى

إن الدور الذي تقوم به إيران في الإقليم دور محوري، يكاد يمتد تأثيره إلى أغلب القضايا الاستراتيجية في المنطقة، وينعكس حضورها المباشر أو غير المباشر من خلال وكلائها على التطورات في العديد من الصراعات الإقليمية؛ **الأمر الذي يظهر على أكثر من بُعد:**

## أولاً- دول الخليج

إن النفوذ الإيراني في الخليج الذي يمكن أن يتزايد إذا تم التوصل إلى اتفاق جديد بين إيران ومجموعة (1+5) يؤدي إلى أن تتحسَّب دول الخليج للتداعيات المحتملة للوصول إلى اتفاق في محادثات فيينا، وإن تباينت مواقف كل منها؛ فسلطنة عمان وقطر والكويت ترى أن أي تطورات إيجابية على هذا المستوى يمكن أن تكفل مزيدًا من الاستقرار لمنطقة الخليج، وتحد من فرص التوترات العسكرية بما يحققه من تعايش بين ضفتي الخليج العربي؛ وذلك على الرغم من إدراك هذه الدول تداعيات الاتفاق المحتملة على السياسة الإقليمية لإيران، أو عودتها إلى سياسة تصدير الثورة، وهو ما يتطلب مراقبة تحركات إيران في هذا الصدد.

وفي الوقت ذاته، تنفرد السعودية والإمارات والبحرين على الجانب الآخر بالحذر الشديد من أن يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي جديد، إلى مزيد من الحركة الإيرانية داخل التجمعات الشيعية داخلها، والعودة إلى إثارة الفتن الداخلية، بما يهدد استقرار هذه الدول. وعلى الرغم من التحسن الحالي في التعامل السعودي مع إيران، وعقد لقاءات سعودية-إيرانية لتهدئة التنافس بينهما، فإن استمرار الأزمة اليمنية والتهديدات الحوثية للأمن السعودي، ستبقى عقبة للتوصل إلى علاقات طبيعية بين الرياض وطهران، بما يتطلب تنازلات متقابلة من الطرفين على هذا المستوى.

ومن المرجح أن يؤدي التوصل إلى اتفاق جديد وخروج إيران من دائرة العقوبات والمقاطعة، إلى توقع الاتجاه نحو إقامة علاقات طبيعية بين إيران ودول الخليج، خاصةً في ظل ما تؤكده مصادر إيرانية من توجه الرئيس الإيراني الجديد إلى تحسين العلاقات وتطويرها مع دول الخليج؛ حيث أكد في أول خطاب له، أن أولوية حكومته ستكون تحسين العلاقات بدول الجوار، ويجري حاليًّا ترتيب جولة له في بعض دول الخليج يمكن أن يكون من بينها البحرين، في تطور له دلالته. ومن الواضح أن السعي الإسرائيلي إلى صياغة تحالف إقليمي صلبه الأساسي خليجي لمواجهة إيران، لم يعد مطروحًا في الوقت الحالي، ولن يكون له مجال إذا ما تم الاتفاق النووي الجديد. ولا شك أن المواجهة السعودية الإماراتية البحرينية للنفوذ الإيراني والممارسات الإيرانية التي قد تمس أمن منطقة الخليج بصفة عامة؛ قد يتطلب تنسيقًا مع دول عربية أخرى، من خلال ائتلاف يعزز مواقفها. وتأتي مصر في مقدمة هذه الدول.

## ثانيًا– العراق

لعبت الروابط الوثيقة بين طهران والفصائل الموالية لها، خاصةً هيئة الحشد الشعبي؛ دورًا هامًّا في مواجهة تنظيم داعش بالعراق، كما ساهم النفوذ الإيراني بالعراق، وطبيعة مكونات الحشد، في «مأسسة» وجود الهيئة التي أُدرجت ضمن صنوف القوات المسلحة. وفي الوقت الراهن، يدرك الحشد الشعبي أن الرغبة الإيرانية في إنجاح الاتفاق، وتصاعد المطالب بعدم السماح بتوجيه سياسات العراق لخدمة أطراف أخرى –التي بلغت حد المطالبة بحل الهيئة أو إعادة هيكلتها– ستفرض على تحركاته قدرًا من التقييد.

ويسعى الحشد الشعبي إلى تأكيد دوره المحوري في المشهد العراقي، بما يحفظ له درجة متقدمة من التأثير على تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية، ويضمن عدم جر الهيئة، ككيان مؤسسي رسمي، إلى الصدام مع الدولة، بجانب احتفاظه برعاية طهران ودعمها بقاءه طرفًا نافذًا ومؤثرًا في المشهد العراقي، واستمراره في الضغط على السلطات العراقية والولايات المتحدة حتى يحجز مقعده طرفًا تفاوضيًّا سياسيًّا في المرحلة المُقبلة.

وقد يسفر وصول إيران والولايات المتحدة إلى اتفاق نووي جديد، عن أن يشهد الحشد الشعبي تحولات قوية، ويُرجح أن تميل الفصائل الولائية إلى تبني تحركات برجماتية في سياق الرؤية الإيرانية؛ فإذا وصلت الأطراف المتفاوضة إلى اتفاق، ستكون مواقفها مساندة لمصلحة طهران وقرارها، وستسعى إلى الاستفادة من ذلك التفاهم قدر ما تستطيع. وهذا لا يعني في الأساس أن الاتفاق سيكون في صالحها، لكنها ترى أنها مستفيدة في كل الأحوال؛ فإما أن تفشل المفاوضات وتتزايد اعتمادية إيران عليها، أو تنتهي إلى اتفاق يعظم القدرة الإيرانية، وهو ما سينعكس إيجابًا عليها وعلى حجم ما سيخصص لدعمها.

لقد أدركت فصائل الحشد الشعبي، منذ اغتيال سليماني والمهندس (يناير 2019)، أنها قد تضطر إلى التعامل مع مشهد تقارب إيراني–أمريكي، وأن علاقاتها بالداخل والخارج، لن تستمر بذات المستويات والأنماط؛ لذا بدأت بصياغة مجموعة من المواقف والتحركات التي بلورت نمطًا عمليًّا وسياسيًّا مهيئًا لتوسيع نفوذها والحفاظ على تأثيرها بالمشهد العراقي. ومع وصول طهران وواشنطن إلى اتفاق نووي جديد، ستصبح تلك الفصائل أمام متغيرات في غاية التعقيد، لكنها ستلتزم بمنهجية برجماتية في التعاطي مع المشهد الجديد، وستواصل إظهار قوتها وفاعليتها بالساحة العراقية، وأنها تمتلك أوراقًا كافيةً للتأثير تحفظ لطهران درجة من الانخراط الحاسم في العراق، وبذلك فإن بقاءها سيكتسب الدعم الإيراني بذات الدرجة إن لم يتصاعد.

## ثالثًا– سوريا

لقد أضحى الوجود الإيراني داخل سوريا –سواء الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو الديموغرافي– أعقد وأصعب من أن يتم اجتثاثه نهائيًّا. ومن حيث إن استمرار هذا الوجود يرتبط –في جزء منه– بالصراع الإيراني مع إسرائيل، يصبح من غير المحتمل أن تخسر طهران ما أسسته من قواعد لحماية نفوذها وعمقها الاستراتيجي داخل سوريا، أو أن توافق على أي إجراء قد يهدد قطع طرق الإمداد والتواصل المباشر مع وكلائها هناك، أو أن تضطر إلى خسارة المواقع التي تمكنها من مواجهة أي هجوم إسرائيلي عليها بعيدًا عن أراضيها.

ويبرز التساؤل حول انعكاس الاتفاق المرتقب على الحضور الإيراني في سوريا؛ ففي ظل ما أسسته إيران من قواعد اقتصادية وشعبية موالية لها في سوريا، يصبح من غير المرجح الضغط عليها للخروج من سوريا؛ حيث إن الوجود الإيراني في سوريا يستمد شرعيته من الحكومة المركزية المنتخبة التي تهيمن على ما مساحته أكثر من ثلثي الأراضي السورية. وعليه، تعتبر إيران أن وجودها في سوريا من الملفات غير المطروحة للنقاش مع الغرب. ومن ثم، قد تكون القضية هنا ليست قضية الخروج الإيراني من سوريا، بل تسوية الأزمة السورية نفسها، وهو ما قد يكون مرحلة لاحقة للاتفاق.

ويضمن توقيع الغرب الاتفاق مع إيران، استعادة الأخيرة مشروعيتها وصفتها كفاعل إقليمي إزاء الغرب، وهو ما ينسحب على قبول وجودها داخل سوريا أيضًا. وسوف تسعى إيران –

بجانب روسيا وأطراف عربية أخرى- إلى تهيئة الظروف نحو القبول الدولي بنظام الرئيس الأسد، ومن ثم إجراء حوار مع النظام الذي سيكون حينها مستعدًّا للتفاهم، وربما تقديم بعض التنازلات تحت مسمى «إصلاحات سياسية»، لكنها في الوقت نفسه، تضمن بقاءه واستمراره، وربما تكون تسوية مُرضية في قضايا أخرى، كالعقوبات، وضمان عودة آمنة للاجئين وإعادة توطينهم؛ أي أنه قد تقدم إيران، في إطار التسوية، بعض القبول لما يطرحه المجتمع الدولي على هذا المستوى، وإن كان من غير المتوقع أن يشكل ذلك خصمًا للنفوذ الإيراني السياسي أو العسكري المتغلغل بالفعل في سوريا.

## رابعًا- لبنان

يمثل التوصل إلى اتفاق بين مجموعة 5+1 وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني نقطة تحول فارقة في مسار السياسة اللبنانية الراهنة؛ نظرًا إلى كون أحد أهم الفاعلين في السياسة اللبنانية هو الوكيل الأكثر ارتباطًا بطهران في المنطقة على المستويين الأيديولوجي والعملياتي، وهو حزب الله، خاصةً أن رفع العقوبات عن إيران سيسمح بتدفق الدعم المالي الإيراني لحزب الله الذي يقدر -حسب التقديرات الرسمية لوزارة الخزانة الأمريكية- بأكثر من 700 مليون دولار، قياسًا بما تم بعد اتفاق عام 2015؛ الأمر الذي قد يسهم بدوره في إعطاء حزب الله مساحة واسعة للتحرك على المستوى الإقليمي، وتعزيز دوره كرابط لوجستي محوري بين إيران والميليشيات الشيعية التابعة لها في سوريا والعراق واليمن، والتوسع في تقديم كافة أشكال الدعم لهذه الميليشيات.

ومن المرجح أن تنعكس هذه النتائج على نفوذ حزب الله في المشهد السياسي اللبناني، الذي يستفيد فيه من قدراته العسكرية بقدر كبير، فضلًا عما يقدمه للحاضنة الشعبية الخاصة به، ولا سيما في الضاحية الجنوبية، من مساعدات توفر له غطاءً شعبيًّا مهمًّا في الصراع السياسي مع بقية التيارات والأحزاب، وخاصةً في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يشهدها لبنان، وشح المواد الغذائية والدوائية الأساسية.

ولأن الملف اللبناني كان ولا يزال أحد الأوراق المهمة التي تستغلها طهران لتعزيز موقعها في المفاوضات، فإن للاتفاق تأثيرًا كبيرًا على المشهد السياسي اللبناني، وسيشغل فيه حزب الله موقعًا أكثر تقدمًا في أي حكومة مستقبلية بوصفه المحرك الأساسي لهذا المشهد، وقد يستغل رفع العقوبات عن إيران في اجتذاب دعمها للبنان اقتصاديًّا.

ويشكل الاشتباك بين حزب الله وإسرائيل يوم 6 أغسطس 2021 محاولة لتأكيد قواعد الاشتباك بينهما؛ إذ أقدم حزب الله على إطلاق صواريخ على مناطق غير مأهولة، وردت إسرائيل بقصف أحراش. وتكشف هذه الممارسات عن حرص الطرفين على عدم التصعيد وإبقاء قواعد الاشتباك كما هي، وهي رسالة واضحة ترد على الدعوات التي تنطلق داخل إسرائيل إلى أن يكون هناك رد شامل على حزب الله. فالطرفان ليس لدى أي منهما استعداد لشن عملية عسكرية كبيرة، ولكن سيظل التشابك بينهما من الأوراق المهمة التي تستخدمها إيران مع إسرائيل.

## خامسًا- اليمن

من المرجح أن يؤثر الاتفاق النووي على الأزمة اليمنية ومساراتها المستقبلية؛ حيث إن الوصول إلى اتفاق قد يصبح عاملًا مؤثرًا في تهدئة الأزمة وحلحلة القضايا والملفات العالقة، في ظل عدد من المتغيرات التي تشهدها التفاعلات الإقليمية والدولية.

والأزمة اليمنية في الوقت الراهن تشهد استمرارًا للتصعيد الميداني؛ إذ تواصل جماعة الحوثي التصعيد العسكري وتحاول تحقيق مكاسب ميدانية كبيرة؛ وذلك عبر مساعيها إلى الحسم في عدد من المحاور الاستراتيجية والحيوية؛ لذا تكثف الجماعة أدواتها العسكرية بدايةً من العام الحالي، للسيطرة على محافظة مأرب؛ نظرًا إلى ما تمثله من أهمية استراتيجية، بالإضافة إلى تأمين نفوذها في مساحات جديدة داخل اليمن، كما تعمل على التصعيد الخارجي تجاه السعودية عبر استهداف منشآت وأهداف حيوية.

ومن ناحية أخرى، هناك تكثيف من الأطراف الإقليمية والدولية للجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة، وهو ما بدا من خلال موقف الإدارة الأمريكية الجديدة ورغبتها المعلنة في إنهاء الأزمة عبر الأدوات الدبلوماسية، فضلًا عن تعيين مبعوث أممي جديد على دراية بالأزمة وتعقيداتها. ويرافق ذلك انخراط عمان في جهود الوساطة ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين.

ويمكن أن يؤثر الاتفاق النووي على مجمل الأزمة اليمنية ودفعها تجاه التسوية؛ إذ قد يفضي إلى قيام طهران بدفع جماعة الحوثي إلى وقف عمليات التصعيد العسكري والجلوس على طاولة المفاوضات والتجاوب مع الدعوات الأممية لإضفاء مزيد من الحراك السياسي على الأزمة بهدف

حلحلتها. ومن ناحية أخرى، سيضمن الاتفاق تحول الحوثيين إلى قوة سياسية رئيسية، وطرف فاعل في المشهد اليمني بوجه عام على أساس التوازنات الميدانية القائمة؛ ما يعني زيادة النفوذ السياسي للجماعة مستقبلًا، وهو ما يعني ضمنيًّا قبول الحضور الإيراني في اليمن بصورة غير مباشرة، واستمرار نفوذها عبر جماعة الحوثي.

كما يمكن أن يصب الاتفاق في صالح إيجاد مساحات للتوافق بين طهران والسعودية خاصةً، ودول الخليج عامةً؛ ما يعني إمكانية البناء على المباحثات التي بدأت بين طهران والرياض (أبريل2021). وقد يؤثر الاتفاق في المسار التفاوضي على بناء الثقة بين الطرفين؛ ما قد يدفع إلى عودة العلاقات بينهما أو التأسيس لمرحلة مغايرة عما هي عليه الآن.

## سادسًا- إسرائيل

يتحدد الموقف الإسرائيلي تجاه أزمة الاتفاق النووي الإيراني في الاحتفاظ بالقدرة العسكرية المستقلة للرد على إيران، والحرص على عدم امتلاك إيران السلاح النووي، من خلال وضع سقف زمني أطول من المتضمن في الاتفاق النووي القديم، وكذلك السعي الإسرائيلي إلى كسب القبول الدولي عامةً، والأمريكي بالأخص، لاحتمال استخدام القوة العسكرية لتقويض القدرات النووية الإيرانية.

وفي حالة التوصل إلى اتفاق جديد بين إيران والدول الكبرى، يكون من المرجح أن تتحرك إسرائيل وفقًا للمسارات التالية:

**المسار الأول-** مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني: يفترض هذا المسار أن يتم التوصل إلى اتفاق غير شامل يهتم بالبرنامج النووي الإيراني دون تناول قضايا النفوذ الإقليمي لإيران عبر وكلائها. وهنا قد تستمر إسرائيل في ضرب وكلاء إيران في المنطقة -خاصةً لبنان وسوريا- بهدف إضعاف قدرتهم العسكرية، وللحد من نقل التكنولوجيا العسكرية الإيرانية إليهم بما يهدد إسرائيل، فتضمن إسرائيل صياغة منظومة ردع مستقرة في المنطقة. مع الحرص الإسرائيلي على الحصول على ضمانات أمريكية ودولية بضمان أمنها ومصالحها بما يحافظ على تفوقها نوعيًّا ومن ثم الحفاظ بقدرتها على الردع الفعال.

**المسار الثاني-** تحييد البرنامج النووي الإيراني: يفترض هذا المسار الوصول إلى اتفاق جديد يشمل كافة القضايا النووية وغيرها.. حينئذٍ سيستمر البرنامج النووي الإيراني باعتباره مهددًا لإسرائيل، خاصةً لغياب وجود ضمانات بعدم تحويله إلى برنامج عسكري موجه ضد إسرائيل في ظل تطوير إيران برنامجها الصاروخي. ومن ثم فمن المقدر أن يستمر الحرص الإسرائيلي على ضمان التفوق النوعي العسكري في المنطقة بالتنسيق مع الولايات المتحدة؛ بهدف مراكمة القدرة العسكرية المستقلة لاستخدامها إن اقتضت الحاجة لضرب الأهداف النووية على الأراضي النووية.

## سابعًا- تركيا

رغم التأثيرات الجيوسياسية المتوقعة للاتفاق النووي الإيراني على معادلة التوازن الإقليمي القائمة وانعكاساتها على مكانة تركيا الإقليمية؛ يبدو أن تأثيراته بالنسبة إلى أنقرة أقل ضررًا؛ لعدة عوامل؛ أهمها ضمان عدم تطوير إيران أسلحة نووية بما يؤدي إلى اختلال معادلة التوازن الإقليمي وإثارة سباق تسلح، وفتح السوق الإيرانية الضخمة أمام الاستثمارات والسلع التركية، وضمان استمرار تدفق واردات النفط والغاز الإيرانية إليها، فضلًا عن تخفيف عزلتها الإقليمية التي رتبتها التفاهمات الإقليمية الجديدة التي انخرطت فيها دول عربية لاحتواء طهران، وبالأخص اتفاقيات تطبيع العلاقات مع وإسرائيل.

ومع ذلك، فإن العودة إلى الاتفاق النووي قد تؤثر على المعادلة التي تحكم العلاقة الحالية بين البلدين، القائمة على فكرة إدارة العلاقات التنافسية بينهما، والاحتفاظ بقواعد اشتباك واضحة تقسم مناطق النفوذ والمصالح التجارية وتجنب المواجهة المباشرة، خاصةً مع ازدياد فرص تصعيد التنافس بين الدولتين إلى العلن.

وبما أن التوصل إلى اتفاق يوفر لطهران زيادة نفوذها الإقليمي، فقد يأتي هذا خَصمًا نسبيًّا من النفوذ التركي في الإقليم؛ الأمر الذي يمكن أن يعزز فرص توتر العلاقات بين الدولتين بشأن عدد من الملفات، مثل سوريا والعراق وأذربيجان وأفغانستان وأمن البحر الأحمر. علاوةً على أن تدفق الأموال المجمدة على الحكومة الإيرانية، سيمنح برامج تحديث القدرات العسكرية دفعة قوية؛ ما يخلق منافسًا إقليميًّا لبرامج التطوير العسكري التركية، وبالأخص المتعلقة بالطائرات المسيرة، وهو ما قد يدفع أنقرة إلى تسريع برامج صناعاتها الدفاعية.

وقد تدفع رغبة واشنطن في تحجيم التزايد المتوقع للنشاط الإيراني في المنطقة، إلى زيادة التنسيق مع أنقرة عبر توظيف موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية. علاوةً على أنه سيفاقم المخاوف من تمدد مرجح للنفوذ الإيراني، وسيحفز أنقرة على تسريع عملية إصلاح علاقاتها بالدول العربية، وبالأخص مصر والسعودية والإمارات؛ لكون ذلك سيؤثر على موازين القوى الإقليمية.

ورغم أن الاتفاق النووي لن يُحدِث تغييرًا لحظيًّا في الترتيبات الإقليمية وموازين القوى في المنطقة، فإنه سيؤثر على التفاعلات الإيرانية تجاه قضايا المنطقة ودول الجوار المباشر، بما في ذلك الدول المنخرطة فيها أنقرة. ومع ذلك، من المرجح أن تعمل الدولتان على تطوير صيغة لاستمرار التعامل والتوازن الهش، تضمن الحفاظ على أُطر التفاهم وعدم الدخول في صراعات مفتوحة تهدد مصالحهما المشتركة، وبقاء قنوات التنسيق بشأن أهم القضايا الإقليمية -كسوريا والعراق وليبيا وربما أفغانستان- مفتوحة، مع تأكيد أن العلاقات بينهما تخضع، في جزء منها، للعاملَيْن الأمريكي والروسي اللذين يناوران بهما بما لا يزيد مساحة تأثيرهما فيختل ميزان القوى بينهما.

## مجمل القول

**أن المحادثات الجارية التي تستهدف العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران بما يتناسب مع الواقع الراهن لكافة الأطراف؛ تُظهِر المهارة الإيرانية في إدارة التفاوض في فيينا، وتعدد الأوراق التفاوضية التي تمتلكها؛ الأمر الذي ينبئ بأهمية التداعيات المحتملة لهذا الاتفاق على المشهد الإقليمي كله. ومن هذا المنطلق، يمكن استخلاص عدة استنتاجات؛ من أهمها:**

1. تستخدم إيران علاقتها بوكلائها الذين يقدمون لها أوراق تفاوض شديدة التأثير، استخدامًا مزدوجًا؛ فهي من ناحية توحي بأن هؤلاء الوكلاء ذوو إرادة وإمكانات ذاتية، ولديهم استقلال فيما يتخذونه من قرارات، بينما هي تؤكد بطرق غير مباشرة أنها المتحكم الأساسي في تحركاتهم وتوجهاتهم، وتستثمر هذه الصلة في العلاقات بالأطراف العربية المتضررة من وكلائها. ويظهر هذا مؤخرًا في محاولات التقارب مع السعودية ووساطة كل من عمان وقطر لتحقيق هذا التقارب والوصول إلى تفاهمات بينها وبين السعودية.

2. توظف إيران علاقاتها القوية بكل من الصين وروسيا في ذات الاتجاه؛ حيث أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي تطلُّع بلاده إلى قطع خطوات كبيرة في تفعيل اتفاقيتين للتعاون الشامل مع موسكو وبكين، وفقًا لسياسة «التوجه إلى الشرق» التي يصرُّ على تنفيذها «المرشد» علي خامنئي، بهدف قطع الطريق على الضغوط الأمريكية، وحلفائها الغربيين، سواء على صعيد مجلس الأمن، أو فرض العقوبات الاقتصادية. وأعلن أن أولوية سياسته الخارجية ستكون تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع موسكو وبكين، ونقل بيان للرئاسة الإيرانية قوله للرئيس فلاديمير بوتين: «لدينا عزيمة جادة لوضع اللمسات الأخيرة على وثيقة التعاون الشامل بين إيران وروسيا»، مشددًا على أنه يتطلع إلى الارتقاء بعلاقات البلدين إلى مستوى «يجعلها نموذجًا ناجحًا لعلاقات الجوار». وفي المقابل، تلقت روسيا هذه التوجهات الإيجابية وقدمت مبادرة لإطلاق آلية تفتح الباب على عضوية نهائية لطهران في منظمة شنجهاي للتعاون؛ ما يفتح آفاقًا جديدة أمام طهران في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهو الأمر الذي سعت وراءه إيران خلال السنوات القليلة الماضية دون أن تحرز تقدمًا.

3. تظل الدول الأوروبية الثلاث الشريكة في اتفاق عام 2015 في مأزق بين رغبتها في دفع طهران إلى التفاوض مجددًا للإسراع في تجديد الاتفاق، وبين تفهم المحاذير الأمريكية للعودة إلى الاتفاق من دون ضمانات كافية؛ لتحجيم قدرة إيران على الوصول إلى التسليح النووي. وهنا تظهر معضلة أن الدول الغربية لديها الرغبة في التوصل إلى اتفاق «أطول وأقوى»، إلا إنه إزاء المعوقات التي تظهرها المفاوضات، قد يتم اللجوء إلى خيار يقوم على إبرام اتفاق «مؤقت» أو مرحلي يقضي برفع محدود للعقوبات الأمريكية المفروضة على طهران، مقابل أن تعمد الأخيرة إلى تجميد «غالبية» أنشطتها النووية المنتهكة للاتفاق، التي انطلقت بها طهران منذ ربيع عام 2019.

4. تعد سوريا هي نقطة الارتكاز الأساسية لإيران في الإقليم، وسيبقى الميدان السوري واللبناني واحدًا في هذا الارتكاز؛ لذا فإن الوصول إلى اتفاق لا يمكنه أن يُبعد إيران عن هذا الميدان، بل قد يعد وجودها في سوريا ولبنان أحد الضمانات الواقعية لعدم خروج إحدى الدول المشاركة في الاتفاق عنه مرة أخرى؛ إذ يقدم هذا الوجود نموذجًا لدعم إيران لحلفائها في المنطقة، كما يقدم لإيران ورقة تأثير لحماية مصالحها في المنطقة العربية، خاصةً في مواجهة خصومها ومنافسيها، وفي مقدمتهم إسرائيل التي تشير التقديرات إلى استمرار العلاقات بينها وبين إيران كما هي، بغض النظر عن الوصول إلى اتفاق من عدمه. ويعود هذا -في جزء منه- إلى أن كثيرًا من المصالح الإسرائيلية في المنطقة تعتمد على استمرار التهديد الإيراني.

5. تسعى إيران إلى توسيع نفوذها في بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، مثل القرن الإفريقي والجزائر والسودان وربما أفغانستان بعد خروج القوات الأمريكية منها مؤخرًا؛ لهذا فهي تعمل على استثمار كل فرصة تمكنها من تحقيق هذا الهدف. ومن المتوقع أن تزداد فرص إيران لتوسيع نفوذها حال الوصول إلى اتفاق بينها وبين الدول الكبرى المشاركة في اتفاق عام 2015.

6. أن التطورات الأخيرة التي تشهدها أفغانستان ليست منقطعة الصلة، في تأثيراتها، عن المحادثات القائمة في فيينا؛ فمع وصول حركة طالبان إلى السلطة بسهولة بعد خروج القوات الأمريكية بالنمط الذي جرت عليه الأمور؛ قد أساء إلى الولايات المتحدة وتم تداوله باعتباره دليلًا على تراجع القوة الأمريكية وفشل حربها الممتدة في أفغانستان منذ عام 2001. وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة قد استهدفت الانسحاب من أفغانستان على هذا النحو أم لا؛ فإنها ليست بحاجة إلى مظهر آخر يدلل على تراجع القوة الأمريكية؛ لذا قد تميل إلى التشدد في التفاوض مع إيران في الجولات القادمة لإثبات أن حضورها المؤثر في الشرق الأوسط لا يزال قائمًا، وذلك على الرغم مما تشير إليه بعض التحليلات من أن الولايات المتحدة قد تسعى للوصول إلى اتفاق قريب مع إيران حرصًا على الحد من تأثير تقارب إيران مع كل من الصين وروسيا.. ذلك التقارب الذي من المرجح أن يتزايد؛ لتقارب مواقف تلك الدول تجاه أفغانستان.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

**Phone** +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
**E-mail** info@ecss.com.eg
**Website** ecss.com.eg
**Social links** /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo